محمد امين

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن مايفتتح به المنطق والكلام * حمدالله الواحد الذى برأ الانام * ونصب جهات دالة على وحدته وجوه الدهور والاعوام * وابهى مايترنم به البلابل فى الحدائق * صلوة من جلت بدرر كلماته الرموز والدقائق * وهو محمد المبعوث بمعجزاته الباهرة الى كافة الخلائق (وبعد) فهذه تحقيقات شريفة بعبارات رائقة تسابق معانيها الاذهان بل تدقيقات غامضة يعجب استماعها الآذان * علقتها على المبحث المتداول فيما بين المحصلين الموسوم بجهة الوحدة بين المتعلمين المشتملة على اشارات الى لطائف امور لايلوح عليه اثر الارتياب * والمتضمنة على اشياء هن ام الكتاب * وقد كنت متكاثرا فى مطالعتها * ومتجاهرا فى مناظرتها حتى لم يخف منى شئ من رموزها * ورفعت الحجب والستائر من وجوه كنوزها * واطلعت فيها على نكات لايهتدى اليها بدون المعالم الا الالمعى * ولايسترشد بها الا الاوحدى * فشمرت عن ساق الجد لاستخراج نفائس درر





قد احتجبت تحت جلابيب عباراته واستكشاف عرائس غرر قد استترت تحت براقيع استعاراته ضاما اليها ما سمعته من استاذنا المحقق ومخدومنا المدقق بل عامة ما اوردناه من فوائده وجملة ماذكرناه من عوائده فجاء بحمد الله رسالة جامعة لفوائد لم يسمع بمثلها الاذهان وحاوية على فرائد لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان وان ردها الاغبياء فسيقبلها الازكياء وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق (اعلم ان القوم قد اوردوا فى اوائل كتب الفن بحثا طويلا وبينوا فيه امورا يتوقف عليها الشروع على وجه البصيرة وتعين فى تحصيل الفن وسموه بالمقدمة وطولوا فيه الكلام تطويلا يكاد يمتنع عن الاحاطة والضبط تسهيلا للمتعلم والمصنف رحمه الله تركها رأسا وقصر على ماهو المقصود رومامنــه الى الايجاز وكون كتابه للمبتدئ الذى تحصيله قسرى فلا ينفعه فى التحصيل البصيرة ولا مايوجب الرغبة بل غاية امره ان يفسره المعلم على حفظ ما فى الكتاب والشارح رحمه الله لما اراد ان يقتفى اثر القوم تتميما للفائدة وتكميلا للعائدة اورد ماهو ملخص ذلك المبحث ولبه وصدره بالامر اهتماما لشانه لكونه مناط تحقيق كلام القوم فقال (اعلم) ايها الطالب المسترشد (ان من حق كل طالب كثرة) اى امور متكثرة علما كانت اوغيره مدونة اوغيرها كائنة تلك الكثرة بحيث (تضبطها) اى تجعل تلك الكثرة مضبوطة بحيث لايشذ منها ما يجب دخوله فيها (جهة وحدة) اى جهة وامر صار سببا لوحدة تلك الامور المتكثرة فى ذواتها والمتعددة فى انفسها واستحسن بسببها عدها شيئا واحدا وتسميتها باسم واحد وتفردها بالتدوين ان كانت من العلوم مثلا كل علم عبارة عن المسائل المتكثرة المتعددة ومع ذلك قد عدوه علما واحدا وسموه باسم واحد وافردوه بالتدوين فلاشك ان هناك امرا يناسب تلك الكثرة ويرتبط به بعضها ببعض وبواسطته استحسن عدها علما واحدا فذلك الامر هو جهة الوحدة

بمعنى جهة صارت سببا للوحدة الاعتبارية لتلك الامور المتكثرة فاضافة
الجهة الى الوحدة لامية من قبيل اضافة السبب الى المسبب فقوله
تضبطها صفة للكثرة احترازعن المسائل المتكثرة المجموعة من عدة
امور متخالفة لانها وان كانت متشاركة فى انها احكام بامور على اخرى
لكن تلك المشاركة ليست مما يستحسن بسببها عد تلك المسائل علما واحدا
فمن حق طالب كثرة كذلك ان يتصور كلا منها بخصوصها كما ان من
حق طالب امر واحد ان يتصوره بخصوصه فقال ابونا واستاذنا صدر
المحققين لازال كاسمه صدرا للفحول مادام العقول ما من كثرة الاولها
جهة تضبطها وتجعلها وحدة اعتبارية واقلها مشاركة الامور فى انها
موجودات لكن منها ما اعتبر ضبط تلك الجهة اياها كالمسائل المتشاركة
فى امر يعتدبه كالموضوع والغاية ومنها ما لم يعتبر ضبطها كالمسائل
الكثيرة الغير المتشاركة فى امر يعتدبه فقوله تضبطها اشارة الى جهة وحدة
اعتبر ضبطها كما هو المتبادر لاما امكن ان يعتبر فيخرج المسائل المجموعة
من عدة علوم متخالفة اذ المشاركة المذكورة وان كانت جهة تضبطها
الا انها لم تعتبر لعدم كونها فى امر يعتدبه هذا كلام تحقيقى لاريب فيه الا
انه مبنى على ان المراد بجهة الوحدة لامر الذى صار سببا لوحدة الكثرة
سواء استحسن بسببها عدها شيئا واحدا اولا ولاشك انه لاتوجد على
هذا كثرة لاتضبطها جهة وحدة ومما يقضى منه العجب انه اراد
بعضهم بالجهة ماذكرنا وقال مع ذلك ان قوله تضبطها جهة وحدة
قيد واقعى لا احترازى اذ لايوجد كثرة لا تضبطها جهة وحدة
فاعرفه وقد اورد المتصدون لشرح هذا الكتاب على قوله من حق
كل طالب كثرة انه لايفيد المقصود وهو ان من حق كل طالب المسائل
المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة اذ الكثرة لكونها مهملة فى قوة من
حق كل طالب بعض الكثرة فلا يفيد المقصود وهو ظاهر واستصعبوا
الامر فيه فتشبثوا تارة بان التنوين فى الكثرة للعموم كما فى تمرة خير





من جرادة وتارة بان المهملة عند علماء البلاغة قد تكون فى قوة الكلية
دفعا لترجيح احد المتساويين على الآخر واقول هذا بناء على ان يعتبر
دخول كل على لفظ الطالب فقط ويكون اضافته الى الكثرة لمجرد
تعيين المضاف من غير تعرض للشمول فى المضاف اليه وجودا وعدما
واما اذا اعتبر دخول السور على مجموع المضاف اليه بان يعتبر الاضافة
مقدما على السور فيكون المعنى ان من حق كل من يصدق عليه هذا
المفهوم اى مفهوم طالب الكثرة على قياس كل رجل يأتينى فله درهم
لافادة المتعلق افادة ظاهرة هذا هو التحقيق وبالقبول حقيق وانا اليه
استمسك بحبل التوفيق فلا تصغ الى ما اوردوا فانه وقع اول من وقع فيه من
قلة التدبر وتبعه الباقون لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر وهم يحسبون
انهم يحسنون صنعا لبئس ما كانوا يصنعون لو كانوا يعلمون والجملة
لمقصود انه يليق بحال كل من هو طالب الكثرة ولها جهة تضبطها
ضبطا معتبرا (ان يعرفها) اى تلك الكثرة المضبوطة (بتلك الجهة)
اى ان يتصورها بخصوصها بتعريف مأخوذ من تلك الجهة
الضابطة لها فيحصل للطالب العلم الاجمالى بتلك الكثرة وتكون
بحيث تمتاز عما عداها فالعلم الحاصل من تلك الجهة العلم الاجمالى وعلى
الوجه الكلى اذ الكثرة لكونها جزئيات يتوقف تحصيلها على الوجه
الجزئى ومفصلة بالاحساس بها والمباشرة بكل منها على حدة وذا
على تقدير امكانه لا يكون الا بعد الشروع فى تلك الكثرة وتحصيل
كل منها فكيف يكون مقدمة للشروع فيها والى هذا المعنى اشار
بقوله (ويحصل الشعور بها) العلم الاجمالى بتلك الكثرة بتلك الجهة
او بسبب تلك الجهة بتلك الكثرة (قبل الشروع فيها) اى فى تلك
الكثرة والشروع فى الشئ التلبس به ولو بجزء منه فضمير بها راجع
الى الكثرة والباء صلة الشعور فيكون على منوال ضمائر الاخر لكن
قولنا بتلك الجهة محذوف اعتمادا على ما سبق ذكره او الضمير للجهة

والباء سببية وصلة الشعور مقدرة وهو قولنا بتلك الكثرة وامر التفكيك سهل وانما كان تصور الكثرة المضبوطة بالجهة بخصوصها بتلك الجهة من حق كل طالبها اذ لولاها فاما ان لايتصورها اصلا فيمتنع طلبها اذ هو توجه النفس نحو الشئ وتوجه النفس نحو المجهول من جميع الوجوه محال واما ان يتصورها لكن لابخصوصها بل بوجه شامل لها ولغيرها فلا يتصور طلبها بخصوصها اذ الطلب لكونه فعلا اختياريا لايتصور بدون ارادة تتعلق بخصوص المطلوب فلو لم يتصورها بخصوصها بحيث تمتاز عما عداها بل بوجه عام لم ينبعث منه شوق اليها بل الى فرد منها فلم يتميز عنده المطلوب عن غيره فلا يتحقق ارادة تتعلق بخصوصها فيمتنع الطلب بخصوصها ولئن اندفع الى طلبها من حيث انها جزئية لذلك الوجه العام الشامل لها ولغيرها فعسى ان يؤدى الطلب الى غيرها فيفوت مايعنيه ويضيع وقته فيما لايعنيه واما ان يتصورها بخصوصها لكن لابتلك الجهة بل يتصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصه فيتعسر بل يتعذر لكثرتها بل عدم تناهيها فعلى هذا التحقيق قوله (حتى يأمن) اى الطالب (من فوات شئ ممايعنيه) وهو مايكون من الكثرة المطلوبة (و) يأمن عن (صرف الهمة) وشطر من الزمان (الى مالايعنيه) وهو ما لايكون منها فيكون كمن ركب متن عمياء وخبط خبط عشواء فائدة للامر الثانى فيرد ان المناسب اماذكر فوائد جميع الاقسام او الاقتصار على إفائدة القسم الثالث وهو التفصى والخلاص عن التعسر بل التعذر اذ النفى والاثبات فى الكلام المقيد يتوجهان الى القيد وهو هنا قوله بتلك الجهة الا ان يقال اذ تعذر تصور كل بخصوصه يكون اوقاته مصروفة فى شرط الطلب الذى هو تصور المطلوب فلم تحصل بعد فلا يتصور الفراغ منه الى تحصيل المطلوب فيفوت ما يعنيه وهو المطلوب ويضيع وقته فيمالايعنيه وهو شرط المطلوب واذا تعسر فيصرف





شطرا من الزمان الى تحصيل الشرط فربما لايسع باقى ازمانه الى تحصيل المطلوب او يمله تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب بعد الشروع فيفضى الى الفوات والضياع وبالجملة فائدة الامر الثالث ايضا يفضى الى الامن من الفوات والضياع واما بيان حصول الامن من الفوات والضياع عند معرفتها بخصوصها بتلك الجهة فهو ان من تصور علما برسمه فقد يمكن تمكنا تاما من ان يعلم كل مسئلة ترد عليه انها منه ام لا بواسطة حصول مقدمتين كليتين حاصلتين من طرد التعريف وعكسه بان يضمهما الى صغرى سهلة الحصول فيحصل له مطلوبه فبذلك يماثل بمن سلك طريقا لم يشاهده لكن عرف اماراته فانه على بصيرة فى سلوكه (و) من حق ذلك الطالب ايضا (ان يعرف غايتها) ان يصدق بترتيب فائدة عليها مختصة بها فى اعتقاد الطالب معينة ومرتبة عليها فى الواقع ومعتدة بالنظر الى مشقة تعرض له فى تحصيل تلك الكثرة فيصدق بان الشئ الفلانى فائدتها سواء كان ذلك التصديق جازما اوغير جازم فالمعرفة ههنا لكونها بمعنى التصديق لم يعطف قوله غايتها على الضمير المنصوب فى قوله ان يعرفها بل اعاده تنبيها على ذلك وانما كان التصديق بتلك الفائدة المذكورة من حق الطالب اذ لو لم يصدق بفائدة كذا فاما ان لايصدق بفائدة فيه فيستحيل اقدامه عليه والشروع فيه اذ الشروع لكونه فعلا اختياريا لا يمكن بدون التصديق بفائدة فيه او يصدق بفائدة لكن لايصدق بما يختص بها بان يصدق بان لها فائدة ما على الوجه الكلى فيلزم الترجيح بلا مرجح اذ لايترجح شئ مما يؤدى الى فائدة ما على ماسواه بحصول تلك الفائدة من كل منها فانبعاث الشوق الى واحد بخصوصه دون واحد ترجيح بلا مرجح او يصدق بفائدة مختصة بها لكن لايصدق بما هو المتعين بان يصدق بان لها فائدة تختص بها فلا ينبعث منه الشوق ايضا الى واحد

بخصوصه دون واحد لان اصل الفائدة مشترك بين جميع الافعال
ومجرد الاختصاص ليس امرا شوقيا ينبعث النفس لاجله اليه دون
غيره واما كون تلك الفائدة مترتبة عليها فى الواقع ومعتدابها فانما هو
(ليزداد) الطالب بعد الشروع (جدا) اى جده وجهده على
انه تمييز (ونشاطا) اى سروره وتلذذه لوجدان ما يتمناه ويعتقد
حصوله مما شرع فيه (ولا يكون سعيه) وكده (عبثا وضلالا) بلا
فائدة فى نظره او عرفا فانه اذ لو اعتقد عبثا لا يترتب عليه وربما زال
اعتقاده فى اثناء سعيه لعدم وجدان المناسبة بين ما يعتقد ترتبه وبين
ما حصل له فيصير عبثا بلا فائدة فى نظره فيقع الفتور فى سعيه ولو اعتقد
بما لا يعتد به مما يترتب عليه لعد العرف كده فيه عبثا وبذلك يفتر
جده وتضعف همته فالعبث ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب
عليه ما لا يعتد به (ثم اعلم ان كل امر يترتب على الفعل فهو من حيث
انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية ومن حيث انه يترتب عليه وثمرته
ونتيجته يسمى فائدة فهما يتغايران اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية
وغيرها لكن الفائدة منها ما تكون حاملة للفاعل على الاقدام على
الفعل فمن حيث انها مطلوبة للفاعل تسمى غرضا ومن حيث
ان صدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية والغرض والعلة الغائية
مختلفان ايضا اعتبارا ومنها ما لا يكون كذلك كالعثور على كنز لمن
توجه الى زيارة صديقه وافعاله تعالى من هذا القبيل فان لها فوائد
جمة ومصالح لا تحصى ومع ذلك غير معللة بالاغراض عند اهل
الحق كما بين فى موضعه فالمراد بغاية العلم غاية تدوينه وتحصيله
ومعنى معرفة غاية العلم ان يعلم غاية دعت المدون الى تدوين العلم
واعلم ان من حق الطالب ايضا ان يصدق بموضوعية موضوع
تلك الكثرة ان كانت من العلوم المدونة ليحصل له زيادة تمييز لمطاعن
غيره وزيادة بصيرة فى شروعه لان تمايز العلوم فى ذواتها تمايزا





معتبرا عند اقوم بحسب تمايز الموضوعات فلو قال وان نعرف
موضوعها ان كانت من العلوم المدونة لتم تفصيله بلا كلفة واستقام
تفريع قوله جرى عادة العلماء الخ وحصل الالفة ومايقال من ان قوله
ويحصل الشعور بها اشارة اليه بطريق ذكر اللازم وارادة الملزوم
اذ بالتصديق بموضوعية موضوع العلم يحصل العلم الاجمالى بمسائل
العلم فمردود بانه مع كونه حملا للعبارة على خلاف مايتبادر منها لابد
فيه من قيد وهو قولنا ان كانت من العلوم المدونة لكون الكثرة اعم
من العلوم وغيرها وبانه لازم اعم لكونه لازما لمعرفته برسمه المشار اليها
بقوله ان يعرفها بتلك الجهة والتصديق بغايتها ولا دلالة للعام
على الخاص باحدى الدلالات الثلث والقول بان الاخيرين مذكوران
صريحا لا يسمن ولا يغنى من جوع (واعلم ان المقصود الاصلى ههنا
انه جرى عادة العلماء فى اول تصانيفهم على تقديم الشعور بتعريف العلوم
الخ لان كل علم كثرة تضبطها جهة وحدة ذاتية او عرضية وكل
كثرة تضبطها جهة وحدة من حق كل طالبها ان يعرفها بها فكل
علم من حق طالبه ان يعرفه بها ومعرفته بها لكونها نظرية يحتاج
الى البيان فجرى عادة العلماء الخ فقوله من حق كل طالب كثرة اشارة
الى الكبرى قدم رعاية لطريق التعليم حيث اتى بالتخصيص بعد
التعميم فى قوله (ولان كل علم) من العلوم المخصوصة المدونة (كثرة)
اى مسائل كثيرة لكن لا يلائمه قوله فيما سيجئ باعتبارها تعد مسائله
باضافة المسائل الى الضمير العلم ولو قال باعتبارها تعد علما واحدا
لكان اولى (تضبطها) تلك المسائل الكثيرة (جهة وحدة) تصيرها
شيئا واحدا بعد ما كانت متعددة فى انفسها ومتكثرة فى ذواتها
فتلك الجهة اما امر ذاتى على ما اشار اليه بقوله (ذاتية) فهى مرفوعة
على انه صفة لجهة وحدة واما امر عرضى على ما سيجئ والضمير فى قوله
(باعتبارها) راجع الى جهة لوحدة الذاتية وتقديم الصلة للاهتمام

لا للحصر والحصر اضافى بالنسبة الى غير جهة الوحدة او باعتبار
كل من الجهتين (تعد مسائله) المتكثرة (علما واحدا) اذ جميع
العلوم متشاركة فى انها تصديقات واحكام بامور على اخرى ومع
ذلك لم تعد علما واحدا ولم يستحسن افراده بالتدوين والتعليم بل
جعل طوائف وعد كل طائفة علما خاصا وليس ذلك الا بواسطة
امر ارتبط به بعضها ببعض وصار المجموع به ممتازا عن الطوائف
الاخر سواء كان ذلك الامر موضوع العلم بان يكون موضوعات
مسائله راجعة الى شئ واحد اوغايته بان يتحد مسائله فى الغاية
فجهة الوحدة الذاتية هى الموضوع لكونه امرا ذاتيا لا كون تلك
الكثرة باحثة عن احواله اذ ذلك الكون خارج عن الكثرة عارض لها
فلا يكون امرا ذاتيا فالشارح تسامح حيث قال (وهى) اى
الجهة الوحدة الذاتية (كونها) اى تلك الكثرة (باحثة) البحث
فى اللغة التفحص والتفتيش وفى الاصطلاح يطلق على معان ثلث
الاول المناظرة والمباحثة والثانى اثبات النسبة الايجابية او السلبية
بالاستدلال والثالث حمل شئ على شئ واثباته له وهذا هو المراد
فى تعريف الموضوع بقولهم موضوع كل علم يبحث فيه عن
اعراضه الذاتية وبينه وبين الثانى عموم من وجه والمراد بكون الكثرة
باحثة كون البحث واقعا فيها لا ان نفسها باحثة وهو ظاهر (عن
الاعراض الذاتية لشئ واحد) اى عن الاحوال المستندة الى ذات
شئ واحد اما بلا واسطة شئ كافى العرض الاول او بواسطة امر
يساويه جزأ كان او خارجا فكلمة عن داخلة على المحمول وسيجئ
زيادة تحقيق لهذا الكلام ثم كون الموضوع جهة الوحدة باعتبار
رجوع موضوعات المسائل اليه وكونها باحثة عن احواله فان قلت
هلا حصروا جهة الوحدة الذاتية فى الموضوع مع ان المحمول ذاتى
ايضا يصلح ان يعتبر سببا للوحدة باعتبار كون محمولات المسائل المتكثرة





راجعة اليه كما قيل محمول العلم ماينحل اليه محمولات مسائله (قلت
نعم لكن لم يعتبروا المحمول فى جهة الوحدة لكون المقصود من العلوم
بيان احوال الموضوع والمحمولات صفات تطلب لذوات الموضوعات
ومن ههنا تسمعهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات بان يبحث
فى هذا الفن عن احوال شئ واحد او اشياء متناسبة وفى ذلك عن
احوال شئ آخر او اشياء متناسبة اخرى ولا يعتبرون رجوع
المحمولات الى ما يعمها ولا تمايزها بتميزه ولانه لو اعتبر التمايز
بالمحمول لكان علم واحد علوما جمة لاشتمالها على طوائف كثيرة
من المسائل (فان قلت بين لنا ما وجه قولهم العلم هو المحمولات
المنتسبة (قلت كانه تشبيه لبيان ان المقصود فى العلوم نسبة المحمولات
الى الموضوعات وبيان احوالها تبصر سواء كان وحدة ذلك الشئ
الواحد المبحوث عنه (وحدة حقيقية) كالعدد الموضوع لعلم الحساب
(او اعتبارية) بان يكون اشياء متعددة متناسبة يعتد بها
فى امر واحد اما ذاتى كانواع المقدار المتشاركة فيه لعلم الهندسة
وكالكتاب والسنة والاجماع والقياس المتشاركة فى الدليل الذى هو
جنسها لعلم اصول الفقه او عرضى كموضوعات مسائل الطب
المتشاركة فى الانتساب الى الصحة التى هى الغاية فى ذلك العلم
وكالمعلومات التصورية والتصديقية المتشاركة فى الايصال الى
المجهول الذى هو عرضى لهما لعلم المنطق واما عند من يقول
موضوعه المعقولات الثانية وهو واحد وحدة حقيقية كذا قيل وفيه
بحث (و) تضبطها ايضا (جهة وحدة عرضية) وهى الامر
العرضى الذى سبق منا الوعد اليه لكن هذه الجهة (تتبع الجهة
الاولى) الذاتية فى انها تعد باعتبارها ايضا المسائل الكثيرة علما
واحدا لان الاولى لكونها امرا ذاتيا لها فضل ورجحان على الثانية
لكونها امرا عرضيا على ان الغايات تابعة فى الوجود للعلوم التابعة

للموضوعات فيه لكونها جزأ من العلوم فالثانية تبعية الجهة الاولى في الوجود ايضا وذلك الامر العرضى المسمى بالجهة الوحدة العرضية (ككونها) اى تلك الكثرة (آلة) فى العلوم الالية كالنحو والمنطق مثلا والآلة هى الواسطة بين الفاعل الى منفعله فى وصول اثره اليه كالمنشار للنجار فى وصول اثره الذى هو المنقطعة الى الخشب (واستتباعها) اى تلك الكثرة (غاية) واحدة اى كونها متشاركة فى الغاية وقد تسامح فيه ايضا حيث فسر الجهة الوحدة العرضية باستتباع الغاية وهى نفس الغاية (ثم اعلم ان الآلية وان كانت مختصة بالعلوم الآلية التى تكون آلة لتحصيل شئ آخر غير مقصود فى نفسها لكن الغاية لا اختصاص لها بعلم دون علم اذ ما من علم آلى اوغيره الاوله غاية وفائدة تترتب عليه لكن العلوم الغير الآلية وهى مالايكون فى نفسها آلة لتحصيل شئ آخر بل كانت مقصودة بذوتها غايتها حصولها نفسها (واما العلوم الآلية فغايتها حصول غيرها (فان قلت فعلى هذا لايكون غاية العلوم الغير الالية جهة وحدة عرضية لعدم خروجها عنها على ان كون شئ غاية لنفسه غير معقول اذ غاية الشئ علة له ولايتصور علية الشئ لنفسه (قلت المغايرة الاعتبارية كافية للعلية والخروج (فان قلت بين لنا ماهى فان الامر تشابه علينا (قلت فاستمع لما نقول فان الغاية مايكون بحسب وجوده الظلى علة لذى الغاية بحسب وجوده الاصلى فاللازم كون تلك العلوم التى هى الموجودات ذهنية وصور عقلية باعتبار وجودها فى الذهن لابذواتها بل بصورها كما اذا تصورها قبل تحصيلها علة وغاية لنفسها باعتبار وجودها فى الذهن بذواتها كما اذا حصلتها فانها حينئذ تكون حاصلة بذواتها فى الذهن ولاشك فى تغاير الاعتبارين وخروجها باعتبار عن نفسها باعتبار آخر كذا قالوا ولايخفى مافيه وعندى ان معنى كون غاية العلوم الغير الآلية





انفسها ان غاية تحصيلها والامر الباعث عليه هو انفسها لاغير فلا اعتبار اصلا وبالجملة ان كون كل علم عبارة عن مسائل كثيرة مضبوطة بجهة وحدة اما ذاتية او عرضية (جرى عادة العلماء) العادة هو الفعل الاختيارى الذى دام وقوعه اوكثر واذا قل يسمى نادرا فى اول تصانيفهم (على تقديم ما يفيد الشعور) والمعرفة الاجمالية بمسائل العلوم معرفة (بتعريف العلوم) ورسمها باحدى الجهتين واصله جرى عادتهم على تقديم رسم العلم باعتبار احدى الجهتين على المقاصد ليمتاز العلم المطلوب عند الطالب عن غيره فيصح توجهه اليه بخصوصه ويكون على بصيرة فى طلبه ويجوز تعلق قوله بتعريف العلوم على تقديم الشعور اى تقديما بسببه وقوله (وغايتها عطف على الشعور بتقدير المضاف اى وجرى عادتهم على تقديم بيان غايتها وكذا قوله (وموضوعها) ويجوز عطفهما على تعريف العلوم ليكون فى حيز الباء وبتقدير ذلك المضاف اى وعلى تقديم الشعور بتلك المسائل ببيان غايتها وموضوعها وعطفه على تعريف العلوم وجعل الشعور بمعنى التصديق يستلزم ان يكون الباء صلة للشعور بهذا الاعتبار وسببية باعتبار معطوف عليه وعطفه على صلة الشعور المحذوفة تمحل فلله در العلماء حيث جرت عادتهم فى مفتتح تصانيفهم على تقديم رسم العلم باحدى الجهتين وبيان موضوعها وغايتها (على الشروع فى مسائلها) كى لايكون المتعلم كمن ركب على متن عمياء وخبط خبط عشواء الشروع فى الشئ التلبس ولو بجزء من اجزائه بقصد تحصيل الكل اذ لايقال لمن خرج من داره بقصد المسجد انه شارع فى سفر الهند مثلا واما تعريفهم موضوع الفن كتعريف النحاة الكلمة فلكونه من المبادى التصورية لا لانه يتوقف عليه التصديق بموضوعية الموضوع اذ الموقوف عليه هناك تصور مفهوم موضوع

الفن تبصر ان كنت ذا فطنة ولما لم يسلك المصنف هذا المسلك
المتعارف فيما بينهم روما منه الايجاز (فنقول) مقتفيا على اثرهم
معرفا للمنطق (باعتبار الجهة الاولى) الذاتية (المنطق) اى المفهوم
الكلى الاجمالى الشامل بجميع المسائل المخصوصة المعبر عنه بلفظ
المنطق فان لفظ المنطق بل جميع اسماء العلوم كالنحو والصرف
وغيرهما يطلق على المسائل المخصوصة الجزئية وعلى التصديقات
بتلك المسائل الشخصية وعلى الملكة الحاصلة من مزاولة تلك
الادراكات والتصديقات وعلى المفهوم الكلى الاجمالى الشامل
بجميع تلك المسائل والثلاثة الاول لا يقبل التعريف بالطريق المعتاد
وانما يوصل اليه ويعرف بتعريف جامع ومانع بالاعتبار الرابع والمنطق
فى اللغة مصدر كالنطق يقال لصوت وحروف يفهم منهما المعنى
وقد يطلق على ادراك المعقولات ويخص المعنى الاول باسم المنطق
الظاهرى والثانى بالباطنى ولما كان يتقوى كلا معنى المنطق بهذا
الفن اشتق له اسم من النطق ويسمى بالمنطق فكانه منبع النطق
ومعدنها ووضع بازاء مفهوم كلى اجمالى بفصله قوله (علم) اى
اصول وقوانين (يبحث فيه عن الاعراض الذاتية) وهو الخارج
المحمول على الشئ اللاحق له اما لذاته بلا واسطة فى العروض اى
لا يكون هناك امر يعرضه العارض بالحقيقة وبواسطة يعرض
للمعروض فلا يكون هناك عرضان بل عرض واحد منسوب الى
الواسطة اولا وبالذات والى المعروض ثانيا وبالعرض كما اشتهر فى
الحركة بالنسبة الى السفينة انها عارضة لها بلا واسطة ولجالسها
بواسطة السفينة وهو المعنى بالواسطة فى العروض فالمعتبر فى العرض
الاولى هو انتفاء الواسطة فى العروض دون الواسطة فى الثبوت التى
هى اعم اذ هى ما يكون سببا لثبوت شئ لآخر سواء ثبت الشئ
الثابت لهذا السبب اولم يثبت بشهادة انهم عدوا الالوان من





الاعراض الذاتية للسطوح مع انها فائضة عليها من المبدأ الفياض
وهو واسطة فى الثبوت وما يفهم من الحاشية الصغرى للعلامة الكبرى
من ان المعتبر فى العرض الاولى هو انتفاء الواسطة فى الثبوت فمحمول
على انتفائها فى ضمن الواسطة فى العروض اولامر يساويه وبواسطة
استعداد يختص بالامر المساوى ان يكون هناك واسطة فى العروض
فيعرضها اولا وبالذات وللمعروض بتبعيتها بشرط ان يكون
ذلك الواسطة مساويا له جزأ كان او خارجا على ما هو التحقيق
فالعرض الذاتى ما يسند الى الذات اما بلا واسطة كما فى العرض
الاولى وبواسطة ما يسند اليها بلا واسطة كما فى اللاحق لامر
يساويه واما ما يلحق الشئ بواسطة الامر الاعم كالحركة اللاحقة
للابيض بواسطة كونه جسما او الخارج الاخص الكلى كالضحك
العارض للحيوان بواسطة كونه انسانا او المباين كالحرارة
اللاحقة للماء بواسطة النار فتسمى اعراضا غريبة لما انها لم يستند
الى الذات ففيها غرابة بالقياس اليها والعلوم لا يبحث فيها
الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها اذ اللائق فى العلم ان يبحث
فيه عن الآثار المطلوبة لان لكل شئ استعدادا مختصا به يترتب
عليه بسبب ذلك الاستعداد آثار مخصوصة تسمى بالآثار المطلوبة
وتطلب فى العلم لكونها حال الموضوع فى الحقيقة واما الآثار
المترتبة بسبب استعداد غير مختص به فهى بالحقيقة حال الامر
الذى ذلك الاستعداد مختص به كالامر الاعم او الاخص او المباين
فتقييد الاعراض بالذاتيه لمجرد التوضيح ويتم التعريف بدونه
لما ليس فى العلم ما يبحث عن عرضه الغريبة حتى يدخل فيما يبحث
عنه فيخرج بقيد الذاتى فيكون قيدا احترازيا ومما يهم ان يعلم ان المراد
بالبحث فى العلم عن الاعراض الذاتية للشئ ان يرجع البحث فيه
اليها بان يجعل موضوع العلم موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو

عرض ذاتى له او يجعل نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتى لذلك النوع او ما يعرضه لامر اعم لكن بشرط ان لا يتجاوز عمومه موضوع العلم او يجعل عرضه الذاتى او نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه العرض الذاتى له او ما يعرضه لامر اعم بالشرط المذكور فلا يرد ان العرض الذاتى بالتفسير المذكور يلزم ان يكون من مقتضيات الذات او لوازمه فيلزم ان يكون محمولات مسائل العلم اعراضا ذاتيا لموضوع العلم بل يلزم من ظاهر العبارة ان يكون الموضوعات فى المسائل موضوع العلم اذ الظاهر عن البحث عن الاعراض الذاتية للشئ فى العلم حمل الاعراض الذاتية فيه على ذلك الشئ الذى هو موضوع العلم والحال ان الامر ليس كذلك اذ ما من علم من العلوم معقولها ومنقولها الا ومحمولات اكثر مسائلها اخص من موضوعاتها وموضوع اكثر مسائلها اخص من موضوع العلم فقولهم ما يبحث فى العلم عن الاعراض الذاتية مجمل ومفصله ما ذكرنا فخذها نائلة لك وما يقال من ان العرض الذاتى هو الشامل اما على الاطلاق او على سبيل التقابل اذا لم يحتج ذلك الشئ فى لحوقه له الى ان يصير نوعا مخصوصا متهيئا لقبوله كالحركة والسكون بالنسبة الى الجسم فيرد عليه ان محمولات اكثر مسائل العلوم وان كانت شاملة على سبيل التقابل لكن الموضوع مما يحتاج فى لحوقها له الى ان يصير نوعا معينا فلا يكون عرضا ولقد اطنبنا الكلام فى هذا المقام ليحيط الناظر باطراف المرام لكونه مما تزول فيه اقدام الافهام وبعد بقى ابحاث طويناها على غرها لئلا يتضجر قلب المتعلمين ويتصعر خد المحصلين فعلم من هذا التحقيق ان كلمة عن فى قوله عن الاعراض الذاتية داخلة على المحمول والمقصود انه علم يحمل فيه الاعراض الذاتية التصورات والتصديقات عليها والمراد المعلومات التصورية والتصديقية والمراد بالمعلومات التصورية الامور الحاصلة صورها





فى العقل مجردا عن الاذعان والتصديقية ما حصل ادراكها على وجه الاذعان كوقوع النسبة او لا وقوعها المدركة على وجه الاذعان معتبرة تلك المعلومات (من حيث نفعها) اى نفع تلك المعلومات (فى الايصال) اى فى ايصال العقل (الى) تحصيل (المجهولات) تصورية وتصديقية قوله من حيث نفعها ظرف مستقر اما حال عن التصورات او التصديقات او صفة لهما كما فى قولنا الانسان من حيث هو هو والماهية من حيث هى هى اذ المقصود ان المتصورات والمتصدقات بها ليس مطلقا موضوع المنطق بل مأخوذة ومعتبرة من حيث نفعها فى الايصال والسر فى ذلك انه لو كان البحث عن احوال المعلوم مطلقا لزم ان يكون جميع مسائل جميع العلوم من المنطق اذ لا يبحث فى العلوم الا عن احوال احد المعلومين كما قيل موضوع الكلام المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية فلا بد من التقييد ثم ذلك القيد هو نفعها فى الايصال اى صحة كونها موصلة او ما تتوقف عليه لا نفس الايصال وما يتوقف هو عليه اذ هما من الاعراض الذاتية المبحوث عنها فى المنطق المطلوب اثباتها بالبرهان فانها مجمل محمولات مسائل المنطق لكونها راجعة الى الايصال وما يتوقف هو عليه فالايصال وما يتوقف هو عليه محمول الفن وهو ما ينحل اليه محمولات المسائل فلا يكون جزأ من الموضوع وقيدا له وذلك لان الموضوع وقيده يجب ان يكون مسلم الثبوت فى العلم ولا يثبت الموضوع ولا قيده فى العلم بل فى علم اعلى منه حتى ينتهى الى ما هو موضوعه بين الثبوت كالوجود والسر فى ذلك ان حقيقة العلم اثبات الاعراض الذاتية للشئ على ما هو معنى الهلية المركبة ولا شك انها تتوقف على الهلية البسيطة لان ما لا يعلم ثبوته لا يطلب شئ له وما قيل من ان قيد الموضوع الايصال المطلق والاحوال المطلوبة هى الايصالات الخاصة فزيف بان الايصالات الخاصة اخص من موضوع المنطق

فلا تكون مطلوبة بالبرهان اذ المبرهن عليه انما هو الاثار المطلوبة
والاعراض الذاتية كما مر غير مرة ومن قال الضمير فى قوله نفعها راجع
الى الاعراض الذاتية فان الموصل وجزءه وان كان هو المعلومات لكنها
ما لم يتصف بتلك الاحوال لا تصير موصلا ولا جزءه فان المعلومات
ما لم تصر جنسا او فصلا لا تكون جزأ موصلا او ما لم تصر حدا
او رسما لا يوصل الى الكنه ولا يميزه فتلك الاحوال تدخل فى الايصال
فمع ما فيه من تضييع ما قصد من الاشارة الى ان الموضوع مقيد لم يأت
ببرهان بين ( واعلم ان المراد بالمعلومات التصورية فى هذا التعريف ليس
ما يعم المعقولات الثانية بل المعلومات التصورية التى تنطبق عليها
المعقولات الثانية كمفهوم الحيوان مثلا كن ذاهمة فى ضبط هذه
المعانى فان فيها تشبيدا للمبانى ولا تصعر حدك ولا تضجر قلبك
مما نفعل من الاطناب والاطالة اذ ليس لنا غرض سوى البيان والافادة
( واعلم ان موضوع المنطق عند البعض هى المعقولات الثانية
كما اشير اليه بقوله ( او ) المنطق علم يبحث فيه ( عن الاعراض
الذاتية للمعقولات الثانية ) فكلمة او لتقسيم الحد اى حده اما كذا
او كذا على معنى انه عند قوم كذا وعند الاخرين كذا لا للشك والابهام
حتى ينافى التحديد ولا على معنى ان له حدين حتى يقال ان الحد لا يقبل
القسمة فخذها بقوة وكن من الشاكرين ( المعقولات الثانية هى
الاحوال العارضة للشئ بحسب وجوده الذهنى اى ما للوجود الذهنى
بخصوصه مدخل فى عروضه هذا هو المراد بقول من قال هى ما
لا يعقل الا عارض لمعقول آخر فى الذهن سميت بها لكونها متعقلة
فى المرتبة الثانية كالكلية مثلا الا ترى انه لا يمكن ان يتعقل معنى الكلية
الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له ( وكذا الجزئية فان منشأ
اتصاف المفهوم بالكلية والجزئية انما هو الحصول العقلى فالجزئية
ايضا من العوارض الذاتية ولا مدخل لعروضها للوجود العينى





وما اشتهر من ان كل ما حصل فى الخارج فهو جزئى معناه ان كل
ما هو موجود فى الخارج فهو بحيث اذا حصل فى العقل كان جزئيا
ومانعا لا ان ما هو فى الخارج فهو من حيث انه فيه يعرض له الجزئية
( لا يقال كون الكلية والجزئية من العوارض الذاتية والمعقولات الثانية
محل تأمل لان الكلية عبارة عن كون المفهوم بحيث لو حصل
فى العقل لم يمتنع فرض صدقه على كثيرين والجزئية عبارة عن
كونه بحيث لو حصل فى العقل امتنع ذلك وهذا الكون من الاحوال
العارضة للمفهوم فى نفس الامر لا فى الذهن اذ لا يتوقف هذا على
الحصول فى الذهن بل لا يتوقف على امكان حصوله فيه ايضا
يرشدك الى ذلك انهم عدوا ذاته تعالى المخصوصة المقدسة عما
يقول الظالمون علوا كبيرا جزئيا حقيقيا مع انه ممتنع الحصول
فى الذهن ( لانا نقول اتصاف المفهوم بهما فى نفس الامر اما فى الخارج
وهو محال بالضرورة او فى الذهن فلخصوص الوجود الذهنى
مدخل فى عروضهما لا بمعنى ان الوجود الذهنى قيد فى الموضوع
بحيث تصير القضية وصفية بل بمعنى ان الوجود الذهنى مصحح
للعروض ومصداقه فالمعروض هو المفهوم من حيث هو هو بشرط
الوجود الذهنى ( واما الاحوال التى لا مدخل فيها للوجود الذهنى
وانما يعرض الشئ فى الخارج كالحركة للجسم والاحراق للنار والاضاءة
للشمس فيسمى لازم الوجود وما لا مدخل لعروضه لشئ من الوجودين
بل كلما وجدت الماهية كانت متصفا به وعارضة هى لها كالزوجية
للاربعة فيسمى لازم الماهية فعلى هذا قوله ( التى لا يحاذى ) على
البناء المجهول اى لا يوصف ( بها ) اى بتلك المعقولات الثانية
( امر ) حال كون ذلك الامر موجودا ( فى الخارج ) صفة كاشفة
للمعقولات الثانية مرادا بها معناها الاصطلاحى اى المعقولات
الثانية هى الاحوال التى لا يوصف شئ بها باعتبار وجوده الخارجى

بل هى من العوارض الذهنية العارضة للاشياء بحسب وجودها
الذهنى على ان يكون النفى راجعا الى القيد وهو قوله فى الخارج
فلاينتقض بالمعدوم المتعقل فى الدرجة الاولى لان المعدوم المتعقل
فى الدرجة الاولى مثل الكليات الفرضية ليس من العوارض
الذهنية للشئ لما حقق من انها انواع لافرادها الفرضية فهى
ذاتية فلاتكون احوالا نعم العدم المطلق لايعقل الاعارضا لغيره
فى الذهن وليس فى الاعيان مايوصف به على ما فى حواشى شرح
التجريد لكنه من المعقولات الثانية على ما قرر وانما قيل من ان
قوله التى لايحاذى بها الى آخره لايصح ان يكون صفة كاشفة والا
ينتقض بالمعدوم المتعقل فى لدرجة الاولى فناش من الغفلة التمام
عن تحقيق المرام ومن قلة الاهتمام بتدقيق الكلام وبما جئناك
بآية بينة ظهر عليك ظهور نارى القرى ليلا على علم ان المعقولات
الثانية هى المعلومات التصورية العارضة للاشياء باعتبار وجودها
الذهنى سواء كانت تلك الاشياء معلومات تصورية او تصديقية
كمفهوم الكلى العارض لمفهوم الحيوان والانسان ومفهوم القضية
العارضة كقولنا الانسان كاتب فان مناط اتصافه باحتمال الصدق
والكذب الذى هو مفهوم القضية انما هو باعتبار حصوله فى الذهن
فان العقل يلاحظه ولامفهوم قولنا الانسان كاتب ثم يقيسه الى
الواقع ويحكم عليه بانه يحتمل ان يطابقه اولا يطابقه كما انه يلاحظ
اولا مفهوم الحيوان ثم يقيسه الى زيد وعمرو ويحكم بانه صادق على
كثيرين ومشترك بينهما ومن ههنا قيل ان المعقولات الثانية لوازم
بينة بالمعنى الاعم فلاتصغ الى قول من قال ان المعقولات الثانية
كالمعلومات قسمان تصورية وتصديقية فموضوع المنطق على تقدير
ان يكون المعقولات الثانية واحد ايضا اعتبارا لاحقيقة او على
تقدير كونه المعلومات واحدا ايضا حقيقة والفرق تحكم فهذا





الكلام بعيد عن التحقيق بمراحل واذا وعيت ما تلى عليك من
البينات فاستمع لما نتلو عليك من الآيات الاشياء التى تعرض لها
المعقولات الثانية اعنى معروضاتها تسمى معقولات اولى لتعقلها فى
الدرجة الاولى فهى مندرجة تحت المعقولات الثانية اندراج الجزئى
تحت الكلى كمفهوم الحيوان المندرج تحت مفهوم الجنس والانسان
تحت النوع وللمعقولات الثانية احوال منها مايشمل ويسرى الى
المعقولات الاولى وليست هى المستقلة فيها ككونها موصلا وجزء
موصل ومنها مالايشمل ولايسرى اليها بل يختص بها ككونها
من العوارض الذهنية وكذا الحال فى كل كلى فان من احوال
الانسان ما لايستقل هو فيه بل يتصف به باعتبار اشخاصه ككونه
كاتبا وقائما وقاعدا وماشيا ومنها مالايسرى الافراد ولايشملها بل
يختص به ككونه كليا ونوعا وعاما الى غير ذلك والمنطق لايبحث
فيه عن جميع احوال المعقولات الثانية بل عن احوالها العارضة
لها باعتبار المعقولات الاولى المندرجة تحتها ولهذا لم يطلق
البحث عن احوال المعقولات الثانية بل قيده بقوله (من حيث
تنطبق) اى تشتمل تلك المعقولات الثانية (على المعقولات الاولى)
وما اشتمال الكلى على جزئياته اى لايبحث فى المنطق عن الاعراض
الذاتية للمعقولات الثانية مطلقا بل عن اعراضها اللاحقة لها من
حيث انطباقها واشتمالها على المعقولات الاولى فيجرى عليها
احكام كلية باعتبار المعقولات الاولى فيسرى تلك الاحكام وتتأدى
اليها وتعرف احكامها من تلك الاحكام الكلية عند تماس الحاجة
اليها لكون تلك المعقولات الاولى من جزئيات موضوعات القضايا
بالكلية المشتملة على تلك الاحكام الكلية وبهذا الاعتبار صار مسائل
المنطق قوانين فهو مجموع قوانين الاكتساب مثلا يحكم على الحد
التام بانه يوصل الى الكنه وعلى الجنس بانه يتوقف عليه الايصال

اذ محمولات المسائل راجعة الى الايصال وما يتوقف عليه الايصال فيتعرف به حال الحيوان الناطق و الحيوان ان مسته الحاجة اليها اذ الموصل انما هو الطبائع المتصورة من حيث هى هى فيضم القضايا الكلية المشتملة على تلك الاحكام الكلية الى الصغرى سهلة الحصول فيقال الحيوان الناطق مثلا حد تام وكل حد تام يوصل الى الكنه وهذا من مسائل المنطق فينتج ان الحيوان الناطق يوصل لى الكنه و يقال ان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث شكل اول و الشكل الاول ينتج انه منتج لكن ينبغى ان يعلم ان من قال موضوع المنطق المعلومات انه لا ينكر كون الموضوع الذكرى فى مسائل المنطق معقولات ثانية وانه لا يريد بالمعلومات التصورية مفهوماتها فان مفهوم المعلوم التصورى معقول ثان كمفهوم الكلى وان من قال موضوعه المعقولات الثانية لم يرد به الا ما صدق عليه مفهوم المعقول الثانى كمفهوم الجنس والنوع والحد والقضية وغير ذلك ولم يرد ايضا انها موضوع الفن مطلقا بل باعتبار نفعها فى الايصال اذ من احوال المعقولات الثانية ما يعرض لها باعتبار اشتمالها على المعقولات الاولى لكن لا باعتبار نفعها فى الايصال وان سرى وتأدى الى المعقولات الاولى ككونها ممكنا و ممتنعا مثلا لكنه لم يذكره اعتمادا على ما سبق فى التعريف الاول لكن لا نزاع لاحد فى كون محمولات المسائل المنطقية معقولات ثانية يرشدك اليه انهم قالوا القضايا المستعملة فى المنطق كلها ذهنيات وهى القضايا التى تكون حكمها مخصوصا بالافراد الذهنية و معنى قوله (التى يحاذى بها امر فى الخارج) التى يصلح ان يتصف بها امر حال وجوده فى الخارج فهو ايضا صفة كاشفة للمعقولات الاولى فيندرج فيه الاحوال الخارجية ولوازم الماهية وكذا يندرج الاضافات اذا اتصف بها الماهية باعتبار الوجود الخارجى سواء قبل





بتحققها فى الخارج اولا و كذا المعدوم المتعقلة فى الدرجة الاولى كمفهوم العنقاء اذ يمكن ان يتصف به الموجود الخارجى كيف و قد عدوه من الكلى الممكن الافراد (وعلم انهم عدوا الشيئية والوجود والامكان و نظائرها حتى الماهية و الامتناع و العدم من المعقولات الثانية قال العلامة الشريف فى حاشية التجريد ما حاصله ان الشيئية المعدودة من المعقولات الثانية هى الشيئية المطلقة فان ما وجد فى الخارج فهى اشياء مخصوصة ولا يختلجن فى وهمك ان الحيوان المطلق ايضا لا يوجد فى الخارج وما وجد فيه فهو حيوانات مخصوصة فيلزم ان يكون المعقولات الثانية لان الحيوانية ليست مما لا يعقل الا عارضا لغيره (فان قلت هو جسم طبيعى وهو ما يفتقر فى الوجودين الى المادة قلت لا يلزم الافتقار الى المادة فى التعقل ان لا يعقل الا عارضا لغيره لا يقال ان الشئ والممكن والموجود و نظائرها كيف يعد من المعقولات الثانية مع وجود افرادها فى الخارج كيف وقد قسموا الموجود الى الموجودات الخارجية والذهنية وكذا الشئ لانا نقول كون المفهوم من المعقولات الثانية و عارضا فى ضمن حصصه للاشياء فى العقل لا ينافى ان يكون له فرد موجود فى الخارج يحمل عليه مواطئة فيكون باعتبار تلك الحصص من المعقولات الثانية وباعتبار الغير موجودا خارجيا صرح به العلامة الدوانى (و) نقول فى تعريف المنطق (باعتبار الجهة) الوحدة (الثانية المنطق قانون) بل قوانين لان كل مسئلة منه قانون فالمنطق مجموع قوانين الاكتساب كما اشتهر فاطلاق القانون على المنطق تعبير عن الكل باسم الجزء وكان فيه اشارة الى ان تلك القوانين لاشتراكها فى جهة وحدة تضبطها وتجعلها كشئ واحد بمنزلة قانون واحد و القانون فى الاصطلاح قضية كلية تستنبط منها احكام جزئيات موضوعها اى يتعرف

منها القضايا التى حكم فيها على اخص من موضوعها بان يجعل
موضوع تلك القضايا محكوما عليه بموضوع تلك القضية و يجعل
صغرى وتلك القضية الكلية كبرى وهذا هو المراد بقولهم القانون
امر كلى ينطبق على جزئياته هذا ويسمى تلك القضايا فروعا
واستخراجها من تلك القضية يسمى تفريعا لكن نص رئيس القوم
بان مسائل العلوم موجبات حملية كلية حتى حكم بان مهملات العلوم
كليات فالمراد بجزئيات موضوعها جزئيات لها زيادة ملابسة
بموضوعها بان يتوقف تحققها وصدقها على وجود تلك الجزئيات
فخرجت السوالب والشرطيات اما السوالب فلان صدقها لا يتوقف
على وجود جزئيات موضوعها وهذا هو المراد بقولهم السالبة
لا تستدعى وجود الموضوع والموجبة تستدعيه والا فالموجبة
الكاذبة ايضا لا تستدعيه فتأمل كما وقع فى عبارات النحاة ان كان
المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام فالواجب تقديمه ولا يسوغ
المنفصل الا بتعذر المتصل هذا سميت هذه القضية الكلية قانونا
لانه فى اللغة اسم للمسطرة والجامع المتوسل الى تحصيل العلوم المتكثرة
على الاستقامة وقد يقال لها ضابطة ايضا لانضباط احكام الامور
المتكثرة التى هى جزئيات موضوعها فيها والاصل ايضا باعتبار
انها اصل تلك الاحكام ومنشاؤها وقاعدة كانها قاعدة شجر
وهؤلاء القضايا اغصان وفروع لها فهو قانون (يعرف به) اى
بالفعل مفصلة (صحيح الفكر) الجزئى الوارد على المفكر الناظر
فى مادة مخصوصة (وفاسده) لكون الفكر المطلق موضوعا تلك القضايا
المسمات بالقوانين اذ لا يكفى الفطرة الانسانية لمعرفة صحة الانظار
الجزئية وفسادها والا لما وقع الخطأ عن العقلاء الطالبين للحق
الهاربين عن الخطأ والغلط وضبط الانظار الجزئية ومعرفة احوالها
والبحث عنها مفصلة متعسر بل متعذر لكثرتها بل لعدم تناهيها





اذ الافكار الجزئية تتزايد يوما فيوما بتلاحق الافكار والاشخاص
فالمقصود الاصلى معرفة احوال الافكار الجزئية بتفاصيلها اذ هى
المقصود للناظر المفكر لكن لما لم يتيسر للقوم البحث عن احوالها
مفصلة بما ذكر من التعذر وعدم كفاية الفطرة الانسانية بذلك
وضعوا قضايا كلية حكموا فيها على جميع جزئيات موضوعها
و اثبتوا لها محمولات بدلائل فصارت قضايا كسبية موضوعاتها
المعلومات من حيث انها موصلة ومحمولاتها اعراض ذاتية ليتوصل
بتلك القضايا الى معرفة تلك الاحوال المقصودة واستخراجها الى
الفعل عند تماس الحاجة اليها فجاء المنطق قوانين متعلقة بالاكتساب
يتعرف منها صحة الافكار الجزئية الواردة على المفكر الناظر فكل
فكر لا يتزن بهذا الميزان فهو فاسد العيار وبهذا الاعتبار ايضا
يسمى بهذا العلم ميزانا فالمنطق وان وضعت آلة للعلوم الحكمية
لكن لا يختص آليته بها ولا اختصاص لها فى نفسها بعلم دون علم
كيف ما من علم الا وافتقاره اليه بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع بل يعم
غير العلوم ايضا اذ ما من مطلوب الا وقد يحتاج تحصيله على وجه
الصواب الى استعمال المنطق فان وقع بدونه فرمية من غير رام
ومن ههنا تطابقت الاراء وتصادمت العقول والاهواء الى ان تعلم
المنطق فرض على كل مسلم والفكر عند المتقدمين مجموع الحركتين حركة
من المطلوب المشعور به نحو المعلومات لتحصيل مباد مناسبة ونهايتها
حصول المبادى وحركة من المبادى الى المطلوب بترتيب تلك المبادى
ونهايتها حصول المطلوب وعند المتأخرين الترتيب اللازم للحركة
الثانية لكن ذهب الامام الرازى الى ان الفكر هو الامور المترتبة لكن
الفحول لم يتلقوه بالقبول وان وافق القول باشتمال التعريف على العلل
الاربع فللفكر مادة هى الامور المعلومة وصورة هى الهيئة الاجتماعية
الحاصلة لتلك الامور وصحة استلزامه المطلوب وهو منوط بصحة المادة

والصورة معا اذ لو فسدتا او فسدت احديهما فسد الفكر ولم يستلزم المطلوب وصحة المادة كونها مناسبة للمطلوب وصحة الصورة كونها جامعة للشرائط المعتبرة فى باب الايصال والمتكفل لتحصيل هذا الامور الخطير كما ينبغى بالقياس الى الذكى والغبى انما هو هذا الفن طوبى لمن له فيه حظ اوفى ويد طولى اللهم اجعلنا من الراسخين فيه واجعله لنا زريعة للنيل الى مأربنا وكافة مطالبنا (ولما تقرر فيما بين القوم ان بيان غاية العلم وبيان موضوعه ينساقان الى معرفته برسمه اراد الشارح رحمة الله عليه ان يشير الى ان رسمه ايضا قد يكون منساقا الى معرفة موضوعه وغايته فقال (فاندرج فى التعريف الاول) الكائن باعتبار الجهة الوحدة الذاتية (معرفة الموضوع على المذهبين) اى التصديق بموضوعية موضوع المنطق حيث حصل من التعريف مقدمة هى ان المعلومات او المعقولات الثانية ما يبحث فى المنطق عن عوارضه الذاتية ولنا مقدمة معلومة من الخارج هى ان ما يبحث فى العلم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيحصل من هاتين المقدمتين التصديق بموضوعية موضوع المنطق اى التصديق بان المعلومات والمعقولات الثانية موضوع المنطق وموضوع المنطق المعلومات او المعقولات الثانية فالموضوع اما موضوع او محمول فالتصديق بهلية ذات الموضوع من اجزاء العلم والتصديق بموضوعيته من مقدمات الشروع وتصوره من المبادى التصورية وتصور مفهوم الموضوع اعنى ما يبحث فى العلم عن الاعراض الذاتية لكونه موضوع تلك القضية او محمولها فههنا امور اربعة ربما يقع بينها اشتباه فلا تكن من المشتبهين الخابطين خبط عشواء والراكبين شططا (و) فى التعريف (الثانى) اندرج (معرفة الغاية) اى التصديق بغاية الفن اذ حصل منه ان معرفة صحة الفكر وفساده مما يترتب على المنطق وكل ما يترتب





على الشئ فهو غاية ذلك الشئ فيفيد ان معرفة صحة الفكر وفساده غاية المنطق فعلم ان المراد باندراج التصديق بالموضوع والغاية فى التعريف حصول التمكن التام على ذلك التصديق بواسطة حصول مقدمة كلية من التعريف صالحة لان يجعل احدى مقدمتى الدليل المستلزم اياه لا انه بمجرد التعريف يحصل التصديق المذكور حتى يرد انه يلزم اكتساب التصديق من التصور على ان ذلك مما لم يقم برهان على امتناعه ولما كان القدماء يذكرون فى صدور الكتب ما يسمونه بالروس الثمانية وكان منها القسمة اى بيان اجزاء العلم وابوابه ليطلب المتعلم فى كل باب منها ما يليق به ولا يضيع وقته فى تحصيل مطالب اليه اراد الشارح رحمة الله عليه ان يذكر من تلك الروس القسمة لحكم ان ما لا يدرك كله فقال لا يترك كله (ثم نقول لما كان الغرض من تدوين المنطق معرفة) الناظر المفكر (صحة الفكر) الجزئ الوارد عليه حين النظر فى مباد معينة ومواد مخصوصة وفساده (والفكر) الجزئى (اما لتحصيل المجهولات التصورية والتصديقية) اى المجهولات من جهة التصور او المجهولات من جهة التصديق لان المكتسب هو المجهول من جهة التصور او من جهة التصديق لا التصور والتصديق لانهما قسم من العلم الذى هو عبارة عن الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل فاكتسابهما تحصيل الحاصل فالغرض من المنطق فى الحقيقة بيان جميع الافكار الجزئية الموصلة الى نوعى المجهول ولكن لما كان بيانها على الوجه الجزئى متعذرا لكثرتها وعدم انضباطها الا انها كانت تلك الكثرة راجعة الى نوعين فارادوا بيانها على الوجه الكلى ليتوصل الى معرفة الاحوال الجزئية حين مساس الحاجة اليها فلا جرم حصروا تلك الافكار الموصلة فى النوعين احديهما الموصل الى المجهول التصورى وثانيهما الموصل الى المجهول التصديقى ليتيسر لهم بيانها

على الوجه الكلى المنضبط (كان) اى حصل (للمنطق طرفان)
يبحث فى احدهما عن احوال الافكار الموصلة الى المجهول التصورى
وفى الآخر عن احوال الافكار الموصلة الى المجهول التصديقى فطرف
الفن طائفة من مسائله يبحث فيها عن احوال الشئ اواشياء متناسبة
فذلك الطرفان (التصورات والتصديقات) اى احدهما المباحث
المتعلقة بالمعلومات التصورية والآخر المباحث المتعلقة بالمعلومات
التصديقية لان التصور لايستفاد من التصديق وبالعكس فالتصورات
والتصديقات بمعنى المتصورات والمتصدقات بها هى المسائل تعبيرا
عن شئ باسم اشرف اجزائه وهو الموضوع فى المسائل (ولكل) واحد
(منهما) اى المتصورات والمتصدقات بها اومن الطرفين (مباد)
وهى تطلق على ما يبدأ به فى اوائل الكتب قبل الشروع فى الفن
لارتباطه به فى الجملة فهى اعم من المقدمة بمعنى مايتوقف عليه الشروع
اما مطلقا اوعلى وجه كمال البصيرة و وفور الرغبة فى تحصيله واما
المقدمة بمعنى مايعين فى تحصيل الفن فهى اعم من المبادى وقد يطلقون
المبادى على مايعدونه جزأ من العلوم فى قولهم اجزاء العلوم ثلاثة
الموضوعات اى هليتها والمبادى و المسائل و يذكرون فيها حدود
الموضوعات واجزائها واعراضها والمقدمات البينة اوالمبينة هناك
اوفى علم آخر يتركب منها الادلة المستعملة فى العلوم لاثبات مسائله وقد
يطلق على مايتوقف عليه الشئ ذاتا اوتصورا اوشروعا وهذا اعم مما
يعد جزأ من العلوم لتناولها معرفة الغاية وتصوره بوجه ما او برسمه وقد
يطلق على معنى آخر وهو المراد ههنا وهو مالايكون مقصودا بالذات
فى الفن على معنى ان لايكون معرفة احواله والنظر فيه مقصودا اوليا
فى الفن لعدم ترتب غاية الفن عليه بلاواسطة وان كانت المسائل
المتعلقة بها مقصودا اصليا فى الفن لكون مسائل الفن كلها مقصودة





بالذات فيه كالكليات الخمس فان معرفة احوالها والنظر فيها ليست
مقصودا اصليا من المنطق كما ان لكل منهما مبادى فكذلك له مقاصد
كما قال (ومقاصد) فهى ما يكون النظر فى احواله والبحث عن
اعراضه مقصودا اوليا فى الفن لترتب غاية الفن عليه بلاواسطة
كالقول الشارح والحجة فان غاية المنطق التى هى العصمة انما يترتب
على معرفة احوالهما اذ المقصود معرفة صحتهما وفسادهما لكونهما
موصلين بلاواسطة بخلاف الكليات والقضايا فان النظر فيهما انما
هى لكونهما من اجزائهما (فكان) بهذا الاعتبار (اقسامه) اى
اقسام الفن (اربعة) المبادين والمقاصدين (فمبادى التصورات) اى
المبادى الكائنة فى جانب التصورات اى المباحث المتعلقة بالمعلومات
التصورية (الكليات الخمس) لتوقف القول الشارح الذى هو مقصود
بالذات عليها فاحد اقسام الفن المسائل المباحثة عن الكليات الخمس
والمبادى فهى انفسها لامباحثها كما ظن (ومقاصدها) اى المقاصد
فى جانب التصورات (القول الشارح) بل الاقول الشارحة فاحد اقسامه
ايضا المباحث المتعلقة بالقول الشارح والمقاصد نفسه لامباحثه
(ومبادى التصديقات) اى المبادى فى جانب التصديقات اى المباحث
المتعلقة بالمعلومات التصديقية (القضايا) بانواعها (واحكامها)
اى العكسان والنقيض ولوازم الشرطيات وسميت بها احكاما للقضايا
لانها يحكم على القضايا باحكام باعتبارها لانفسها فيقال القضية
الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ولايقال القضية الموجبة الجزئية
عكس الموجبة الكلية وان صح ذلك و انما افردها بالذكر مع
اندراجها فى القضايا لانهم كانوا يجعلون الاحكام فى باب مقابل لباب
القضايا و لما جمعها ههنا للمناسبة اراد التنبيه على ذلك فلم يكتف
بذكر القضايا مع شمولها للاحكام فاحد اقسامه المباحث المتعلقة
بالقضايا واحكامها اى الموضوعات الذكرية فى هذه المباحث انواع

القضايا واحكامها فلانه لايحسن التقابل بين القضايا واحكامها لان القضايا موضوع حقيق بهذه المباحث وليس احكامها موضوعات حقيقية شئ من المباحث (ومقاصدها) اى المقاصد فى جانب التصديقات (القياس) اى من حيث الصورة واما المقسم للصناعات فهو القياس من حيث المادة فلا يلزم تعدد المقسم على الاقسام ولا يختلج فى وهمك ان القياس مطلقا من مقاصد الفن فى جانب التصديقات و ينظر فى احوالها بكلا الاعتبارين فلا وجه للتخصيص لان مباحث الصورة بلغت فى الكثرة مبلغا كانها المقاصد فقط و بما حققنا من معنى المبادى والمقاصد و بيان المراد من العبارات الضيقة ههنا ظهر ان ما اورده من التصدى وشرح الكتاب فبعيد من الحق ومنحرف عن سمة الصواب وان قرب كما ذكرنا الكنه يبعد عن اخرى بمراحل ولا تتبع الهوى بعد ما جاءك الحق فالحق احق بالاتباع وان كانت لسلاك النظر اتساع فلنقتصر على هذا القدر مصليا على خير البشر ولولا تراكم العلائق وتلاطم العوائق لشرحت الكتاب الى آخره و رفعت الحجاب و ميزت القشر عن اللباب عن ان همم المحصلين متقاقرة و عزائمهم متقاصرة حامدا لله ومصليا على رسول الله

وآله وصحبه اجمعين

تم طبع هذه الرسالة المسماة بمحمد امين على جهة الوحدة فى المطبعة العامرة بمعرفة محمد درجائى فى اواخر ذى الحجة الشريفة

لسنة احدى وسبعين

ومأتين والف